IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563 x
jh.uokut.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 7 ، العدد 1 ، حزيران 2026

# الرقابة الادارية على الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة دراسة قانونية تحليلية في التشريع العراقي

م. م. مها شاكر عذاب جناني الربيعي [1] ، م. م. معمر عبدالرضا كاظم خريبط [2]

**انتساب الباحثين**
[1، 2] كلية القانون، جامعة الكوت، العراق، واسط، 52001

[1] mhas83437@gmail.com
[2] Xxjjk4221@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

**معلومات البحث**
**تأريخ النشر :** حزيران 2026

**المستخلص**
يشهد العالم تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أدخل تحديات جديدة على النظم الإدارية والرقابية في مختلف القطاعات. ويهدف البحث إلى دراسة مفهوم الرقابة الإدارية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبيان أهميتها في ضمان الاستخدام الأخلاقي والآمن لهذه التقنيات ، وتعزيز الشفافية وقابلية التفسير، وتحديد المسؤوليات القانونية، وحماية البيانات وخصوصيتها. كما يستعرض البحث الأطر القانونية والأخلاقية العالمية مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوصيات المنتدى الاقتصادي العالمي، واللائحة العامة لحماية البيانات ، والورقة البيضاء الصادرة عن المفوضية الأوروبية، فضلا عن قانون المبادرة الوطنية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة. توصل البحث إلى أن وضع إطار وطني متكامل للرقابة الإدارية على الذكاء الاصطناعي، يستند إلى المعايير الدولية ويتكيف مع السياق المحلي، يعد ضرورة ملحّة لضمان التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.
مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد استخدامها في إدارة وتشغيل المرافق العامة، تبرز الحاجة الملحّة إلى وضع آليات رقابة إدارية فعّالة تتوافق مع التشريع العراقي. ويهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الإدارية على الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة، من خلال دراسة القوانين العراقية ذات الصلة، مثل قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، وقانون حماية البيانات الشخصية إن صدر، والتعليمات والأنظمة الوزارية النافذة. كما يتناول البحث المبادئ الإدارية المرتبطة بالمشروعية، والشفافية، والمساءلة، وحماية الخصوصية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية كالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واللائحة العامة لحماية البيانات خلص البحث إلى أن الإطار التشريعي العراقي، على الرغم من احتوائه على قواعد عامة للرقابة على أداء المرافق العامة، فهو ما زال بحاجة إلى نصوص خاصة تُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحدد ضوابطه، بما يحقق التوازن بين الابتكار وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الإدارية، الذكاء الاصطناعي، حماية البيانات، المرافق العامة، التشريع العراقي

## Administrative Oversight of Artificial Intelligence in Public Facilities: A Legal Analytical Study in Iraqi Legislation

**Maha Shaker Athab Janani [1] , Moamer Abdulredha Kazem Khreibet [2]**

**Affiliation of Authors**
[1, 2] College of Law, Al-Kut University, Iraq, Wasit, 52001

[1] mhas83437@gmail.com
[2] Xxjjk4221@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

**Paper Info.**
**Published:** Jun. 2026

**Abstract**
The world is witnessing rapid advancements in artificial intelligence (AI) technologies, posing new challenges to administrative and oversight systems across various sectors. This research aims to examine the concept of administrative oversight of AI systems, highlighting its importance in ensuring the ethical and safe use of these technologies, enhancing transparency and explainability, defining legal responsibilities, and protecting data and privacy. The study also reviews global legal and ethical frameworks, such as the OECD Principles, the World Economic Forum recommendations, the General Data Protection Regulation (GDPR), the European Commission's White Paper, and the U.S. National AI Initiative Act. The research concludes that establishing a comprehensive national framework for administrative oversight of AI, based on international standards and adapted to the local context, is an urgent necessity to balance innovation with rights protection.
With the rapid development of AI technologies and their increasing use in managing and operating public utilities, there is a pressing need to establish effective administrative oversight mechanisms in line with Iraqi legislation. This research aims to analyze the legal and regulatory framework for administrative oversight of AI in public utilities by examining relevant Iraqi laws, such as the Amended Law No. (14) of 1991 on the Discipline of State and Public-Sector Employees, the Personal Data Protection Law (if

enacted), and existing ministerial regulations and instructions. It also addresses administrative principles related to legality, transparency, accountability, and privacy protection, and assesses their alignment with international standards such as the OECD Guidelines and the GDPR. The research concludes that although the Iraqi legislative framework contains general provisions for oversight of public utility performance, it still requires specific regulations governing the use of AI and defining its controls to achieve a balance between innovation and safeguarding citizens' fundamental rights.

**Keywords**: Administrative Oversight, Artificial Intelligence, Data Protection, Public Utilities, Iraqi Legislation

**المقدمة**

يشهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تقنية غير مسبوقة، كان للذكاء الاصطناعي منها نصيبٌ وافرٌ ، إذ أصبح يُستخدم على نطاق واسع في مختلف القطاعات، بما في ذلك المرافق العامة التي تمثل عصب الحياة اليومية للمجتمعات. وقد أسهمت هذه التقنيات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير الخدمات، وتسريع الإجراءات الإدارية، غير أن استخدامها أثار في المقابل تحديات جوهرية تتعلق بالرقابة، وحماية الخصوصية، وضمان الشفافية، وتحديد المسؤوليات القانونية.

إن الرقابة الإدارية، بصفتها أداة أساسية لضمان حسن الأداء والالتزام بالقوانين، أصبحت اليوم أمام اختبار جديد يتمثل في قدرتها على مواكبة التطور السريع للذكاء الاصطناعي، ووضع الضوابط التي تكفل توجيه هذه التقنيات نحو الاستخدام المسؤول والمتوافق مع المعايير القانونية والأخلاقية، وفي السياق العراقي، يفرض هذا الواقع ضرورة دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي القائم، ومدى قدرته على تنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة، مع الاستفادة من التجارب والممارسات الدولية في هذا المجال.

يهدف البحث إلى تحليل أبعاد الرقابة الإدارية على الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة، من خلال استعراض القوانين العراقية ذات الصلة، ومقارنتها بالمعايير الدولية، وصولًا إلى اقتراح آليات رقابية وتشريعية تضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية حقوق الأفراد.

**مشكلة البحث**

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في تطوير المرافق العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إلا أن إدماج هذه التقنيات يثير مجموعة من الإشكاليات القانونية والإدارية، لاسيما في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا مقابل بطء التحديث التشريعي والتنظيمي. ففي العراق، لا يزال الإطار التشريعي المتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي وحوكمته في المرافق العامة في مراحله الأولية، مما يخلق فجوة تنظيمية قد تؤدي إلى مخاطر تمس الخصوصية، وأمن البيانات، وحقوق الأفراد، فضلاً عن غياب آليات رقابية واضحة تحدد المسؤوليات وتضمن الشفافية والمساءلة.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

"إلى أي مدى يواكب الإطار التشريعي والرقابي العراقي التطورات التقنية في مجال الذكاء الاصطناعي، وما مدى فعاليته في تنظيم استخدامه في المرافق العامة وحماية حقوق الأفراد

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى التعرف الى دور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في الأعمال القانونية للإدارة ، ولعل أبرزها القرار الاداري والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لخزن أكبر كمية من المعلومات من خلال قاعدة بيانات.

تهدف الدراسة إلى بيان دور التقنيات التكنلوجيا الحديثة ومظاهر تأثيرها في الإدارة واتخاذ القرارات الادارية.

بيان الاستفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي على الادارة .

- بيان مدى استفادة قادة الدول من البرامج والتطبيقات الحديثة والمساهمة في تطوير صناعة القرارات الإدارية من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي.

اقتراح الحلول لتطوير عمل الادارات باستخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي.

**أهمية الدراسة**

تتصاعد أهمية الدراسة في جوانب متعددة :

إن إصدار تشريعات قانونية حديثة تضفي صفة المشروعية على الأعمال القانونية للإدارة المتمثلة بإصدار القرارات الإدارية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من دون أن يؤدي العمل بها إلى المساس بصحة وسلامة القرار الإداري إن محاولة تسليط الضوء على مختلف الجوانب و الأبعاد المتعلقة بمسألة القرارات

المؤتمتة والعراقيل المرتبطة بالجانب التقني ، سواء ما تعلق منها بالوسائل المادية (البرامج) أو التقنية أو البشرية لتصبح أكثر قدرة على التعامل

مع حجم المعلومات المتوفرة، وتحسين عمل الإدارة لتحقيق الرضى من قبل الافراد ، فتسمح هذه الأدوات بتقديم الخدمة بشكل أسرع وبأقل تكلفة ، كما أن هذه الأدوات تحقق شفافية أعلى في عمل الإدارة. إن حداثة التشريعات وقلة الدراسات المتناولة لهذا الموضوع يجعل الأسئلة المراد الإجابة عنها أكثر أهمية و أكثر إلحاحاً ، و نظراً للحاجة الملحة لمعرفة الآليات الجديدة (الإلكترونية) التي يمكن أن تستخدم في العملية الإدارية ، واتساع رقعة المعاملات الإلكترونية حول العالم على الصعيد الاداري بوجه خاص وغيرها من المعاملات الدولية تتصاعد أهمية هذه الدراسة.

**مصطلحات البحث : مفهوم الرقابة الإدارية**

تُعرَّف الرقابة الإدارية بأنها العملية التي تمارسها السلطة الإدارية للتأكد من أن الأنشطة والخدمات العامة تُدار وفقًا للقوانين واللوائح، وبما يحقق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية(عبد الحميد ، سامي، 2021: 43)

وتكتسب الرقابة أهمية خاصة في المرافق العامة باعتبارها وسيلة لضمان حسن الأداء ومنع الانحرافات الإدارية والمالية.

**2. مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المرافق العامة**

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار.(Russell, S., & Norvig, P. 2022;86).

وقد أصبح من أبرز أدوات التحول الرقمي في المرافق العامة، إذ يُستخدم في أتمتة الخدمات، وتحليل البيانات الضخمة، وتحسين إدارة الموارد **( الخطيب، محمد ،2023: 121)**

**3. التحديات القانونية والإدارية لاستخدام الذكاء الاصطناعي**

يطرح إدماج الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة جملة من التحديات، أهمها:

حماية البيانات الشخصية: إذ تتطلب خوارزميات الذكاء الاصطناعي جمع ومعالجة كميات ضخمة من البيانات، مما قد يعرّض خصوصية الأفراد للخطر ( الشمري، أحمد. 2022 :76).

تحديد المسؤولية القانونية: في حال وقوع أخطاء أو أضرار ناجمة عن قرارات الأنظمة الذكية، تبرز إشكالية تحديد المسؤولية بين المبرمج، والمشغل، والجهة الإدارية ( Stone, P98., et al. 2016).

الشفافية والمساءلة: طبيعة خوارزميات الذكاء الاصطناعي المعقدة قد تحد من قدرة الرقابة الإدارية على تتبع آليات اتخاذ القرار ( Burrell, J. 2016 :90).

**4. الإطار التشريعي العراقي**

لا يتضمن التشريع العراقي حتى الآن قانونًا موحدًا ينظم الذكاء الاصطناعي، لكن هناك نصوص قانونية متناثرة يمكن الاستناد إليها، مثل:

قانون حماية البيانات الشخصية رقم 81 لسنة 2019م.، الذي ينظم جمع ومعالجة البيانات في المؤسسات العامة والخاصة (الجريدة الرسمية العراقية، العدد 4567، (2019).

قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991، الذي يحدد ضوابط المساءلة الإدارية عند الإخلال بالواجبات.

قانون الاتصالات والمعلوماتية رقم 37 لسنة 2019م.، الذي يشمل أحكامًا تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الرقمية.

**5. دور الرقابة الإدارية في تنظيم الذكاء الاصطناعي**

تتمثل الرقابة الإدارية في هذا المجال في:

الرقابة الوقائية: وضع معايير لاستخدام الأنظمة الذكية قبل تشغيلها في المرافق العامة ( السعدي، قاسم، 2020: 12 )

الرقابة البعدية: متابعة أداء الأنظمة، ومراجعة القرارات الناتجة عنها، والتحقق من توافقها مع القوانين والأنظمة.( OECD ,2021:76)

**المبحث الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي**

الذكاء الاصطناعي هو فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم، التحليل، واتخاذ القرار ويُعتبر الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تعزز التحول الرقمي في المرافق العامة، إذ يُستخدم لتحسين جودة الخدمات وتحقيق الكفاءة التشغيلية، لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات قانونية وأخلاقية تستدعي وجود رقابة إدارية فعالة ( السرحان، عبد الله محمد. ،2022: 45–68)

**المطلب الاول: أهداف الذكاء الاصطناعي**

تتعدد أهداف الذكاء الاصطناعي، ومن أهمها:

1. تحسين الأداء التشغيلي للمرافق العامة عبر أتمتة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية ( الحمادي، علي بن محمد ، 2021: 76 ).
2. رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال استخدام البيانات الضخمة في التنبؤ بالاحتياجات (عبد الباقي، أحمد

محمد، 2020 : 85–110)

3. دعم اتخاذ القرار الحكومي المبني على تحليلات دقيقة وموضوعية( الجميلي، خالد سامي، 2023 : 87)
4. تعزيز الابتكار في مجالات متعددة مثل الصحة والطاقة والخدمات الرقمية ( وزارة الاتصالات العراقية ، 2022 )

**المطلب الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي**

يصنف الذكاء الاصطناعي إلى أنواع متعددة بناءً على قدراته، منها:

الذكاء الاصطناعي الضيق: متخصص في أداء مهمة واحدة محددة مثل معالجة النصوص أو التعرف على الوجوه (السرحان، عبد الله محمد ، 2022: 45–68 ).

الذكاء الاصطناعي العام: نظام ذكي قادر على أداء أي مهمة عقلية يستطيع الإنسان القيام بها، وهو قيد البحث والتطوير

الذكاء الاصطناعي الفائق: يتجاوز الذكاء البشري في كافة المجالات، ويثير مخاوف قانونية وأخلاقية كبيرة (الحمادي، علي بن محمد ، 2021: 80)

**المطلب الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في ضمان المشروعية وحماية المصلحة العامة**

يُعد الذكاء الاصطناعي من الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تسهم بشكل كبير في تعزيز مبدأ المشروعية وحماية المصلحة العامة في المؤسسات الإدارية. فالمشروعية تعني الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم عمل الأجهزة الإدارية لضمان العدالة والشفافية ومنع التجاوزات (العلي، سامي، 2019 : 19 )

يساهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق هذه الأهداف بعدة طرق، منها:

1. تحسين الشفافية الإدارية: من خلال تمكين الأنظمة الذكية من تسجيل وتوثيق كلّ القرارات والإجراءات بشكل إلكتروني يسهل مراجعتها وتدقيقها من قبل الجهات الرقابية، مما يقلل من فرص الفساد والتلاعب (الخطيب، نادر، 2020: 33 ).
2. تقليل التحيز والأخطاء البشرية: إذ يعتمد الذكاء الاصطناعي على بيانات موضوعية لتحليل المعلومات واتخاذ القرارات، مما يعزز العدالة والمساواة في المعاملة (النجار، ياسر ،2021 : 112-130)
3. تعزيز حماية البيانات والخصوصية: عبر استخدام تقنيات متقدمة لضمان سرية المعلومات الشخصية للمواطنين والامتثال لقوانين حماية البيانات ( الحسني، ريم ،2022: 60).
4. التنبؤ بالمخاطر وحماية المصلحة العامة: يتيح الذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من البيانات للتنبؤ بالأزمات المحتملة ووضع استراتيجيات وقائية فعالة(الهاشمي، رامي، 2019 : 102 ).
5. تعزيز المساءلة والرقابة: بفضل إمكانية مراجعة سجلات العمليات الذكية، ما يعزز من مسؤولية الجهات الإدارية تجاه قراراتها (السيد، محمد ، 2020 : 54-70).

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي يتطلب تطوير أطر قانونية وتنظيمية دقيقة لضمان توافقه مع مبادئ المشروعية وحماية حقوق الأفراد (النجار، ياسر ،2021: 112-130).

**المبحث الثاني: مظاهر تأثير الذكاء الاصطناعي على ادارة المرافق العامة**

تقدم انظمة الذكاء الأصطناعي وتطبيقاتها أسلوبا جديدا في مجال الأدارة العامة لأنها تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات للأفراد وتيسير الأمور الادارية كافة مما يؤدي بدوره إلى تحقيق العديد من النتائج الايجابية لعل أبرزها سرعة انجاز المعاملات وتوفير الوقت والجهد والمال ، وعليه فلابد من معرفة أثر هذا الأسلوب الجديد في الطرق التي تدار بها الادارة العامة ، أذ إن أول ظهور لتعبير الأتمتة في الثلاثينات من القرن العشرين ، الذي يعني التشغيل الآلي او المشغل التلقائي ويطلق على الأشياء التي لا يكون للإنسان تدخل فيها (تعمل ذاتيا) عن طريق استخدام أجهزة الحاسوب والأجهزة المعتمدة على البيانات والبرمجيات وأنظمة المعالجات في مختلف ميادين العمل لتأمين سير الإجراءات والأعمال بصورة دقيقة وبأقل اخطاء ممكنة ، فهي تطبيق للمعرفة لحل المشاكل الانسانية ( يوسف ، محمد خيرت ،2015 14)

**المطلب الاول: ماهية نظام الاتمتة وطرق استخدامها داخل الادارة**

يستلزم تحديد ماهية نظام الاتمتة بيان التعاريف الخاصة بها من وجهة نظر الكتاب الذين تناولوها وذلك أن عرفت بأنها ميكنة المعلومات من خلال ربط متكامل لجميع الموارد داخل المؤسسة بشكل الى ومنتظم(الزويني واخرون ، 2017 : 198)

وتعرف بأنها فن جعل الآلات والاجراءات تعمل بشكل تلقائي وتشمل جميع الآلات والأجهزة الآلية التي استطاع الانسان تسخيرها للقيام بالجهد والمراقبة واتخاذ القرارات المبرمجة (أبو سعدة ، أحمد أمين ، 2009 : 14)

أصبح الانتشار الكبير لوسائل التكنلوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل بيئة العمل بالشكل الذي يمكنه من الاستغناء عن خدمات الانسان ولو بصورة جزئية والقيام بالمهام التي قد يعجز عن تنفيذها والتي تتطلب جهدا كبيرا كما عرفها بأنها تسريع اداء المهام وانجازها من خلال استخدام أجهزة الحاسوب (جون داناهر ،2019: 104)

أما التعريف الضيق لمفهوم الأتمتة (هي مجموعة من العمليات والاساليب المستخدمة لغرض احداث زيادة في العملية الانتاجية وتقديم الخدمات بصورة سريعة) كما عرفت أيضا بأنها استخدام نظم الحاسوب وشبكات الانترنت في انجاز الأعمال المكتبية اليومية والاجراءات الإدارية الدورية والمتكررة ولاسيما بالمنظمات ذات الطابع الاداري والمالي والمنظمات الانتاجية والخدمية )، والواضح من هذ التعريف أنه يعتمد الطابع الاجرائي من خلال استخدام الحواسيب داخل بيئة العمل وبشكل فعال بحيث تعطي تغييرات آلية العمل وترفع من جودة العمل وسرعته (علاء الدين ، رسلان ،2013 : 175)

ومن خلال اتباع أسلوب وصفي تحليلي نستنتج أنه جرى استخدام ثلاثة مصطلحات ( الميكنة) و ( الأتمتة) و ( الحوسبة) ، وجميعها تصب في اتجاه واحد هو العمل باستخدام الحاسب الالكتروني والفرق بينهما يرجع في المقام الأول إلى مرحلة التطور التي جرت باستخدام تكنلوجيا المعلومات المكان والزمان الذي ظهرت فيه ، فالميكنة ظهرت أولا و ارتبطت باستعمال الماكينات وليس بالضرورة استخدام أجهزة الحاسب الالكتروني بالشكل المتعارف عليه، ولأن هناك من أعتقد أن الحاسب الالكتروني ماكينة تقوم بالاعمال بدلا من البشر. ثم تلتها الأتمتة باستخدام الحاسب الالكتروني وملحقاته وكذلك أي آلات لتساهم في انجاز العمل بطريقة اوتوماتيكية مبنية على ترتيب من المستخدم، وفي المقام الثاني نجد أن المصطلحات اعلاه اختلفت باختلاف المكان الذي ظهرت فيه وطريقة التكنلوجيا المعتمدة في وقتها . وظهرت بعد ذلك كلمة (computer) اثرت بشكل عام في المصطلحات السابقة ، كافة فبعضهم ترجمها على انها حاسب ألي وبعضهم الآخر عدها الحاسوب وغيرهم عدها الحاسوب الالكتروني ، الأمر الذي ادى بعدها إلى ظهور إن تطبيق الذكاء الأصطناعي داخل اي مؤسسة يتطلب توافر مجموعة من العناصر الأساسية والخطوات و ويجب التفرقة وعدم الوقوع بالخطأ على اساس أن الذكاء الأصطناعي هو نفسه تكنلوجيا المعلومات والاتصالات أذ أن هناك فرقاً كبيراً بين المصطلحين ، وسنقوم بتوضيحها من خلال السطور الآتية:

1- متطلبات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات (علاء الدين ، رسلان ،2013: 175) تمتاز تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بالحداثة، إذ إن ما نستخدمه في يومنا هذا قد لا يصلح لا استخدامه غدا ، ولعل ابرز المتطلبات التي من الواجب توافرها داخل المؤسسات الإدارية هي الآتي :

- الحاسبات الالكترونية وملحقاتها .
- منظومة الاعمال الداخلية للإدارة (LAN) وأجهزتها .
- البرامج الالكترونية
- موقع الكتروني للإدارة على الشبكة الدولية
- قواعد البيانات
- ملاكات من العاملين ( الفنيين متدربين على مستوى عال من التدريب .
- متطلبات أخرى .

2- متطلبات بشرية :

لتحقيق غايات أتمتة الاعمال الادارية لابد من توافر المتطلبات الآتية (74) تحديد المشاريع والاعمال المطلوب أنجازها إداريا اعطاء الأولوية للأعمال المهمة وأتمتتها اداريا.

بذل الجهود من أجل إجراء التخطيط الدقيق لغرض توصيف الأعمال المراد أتمتتها والاجراءات الواجب اتخاذها .

- إعداد دراسة جدوي متكاملة للمعلومات والبيانات المراد أتمتتها اداريا (أبو سعدة ، أحمد أمين ،2009: 14)
- اعادة هندسة اجراءات العمل الإداري بما يتلاءم مع الأتمتة المطلوبة .
- اعداد هيكلة دقيقة للعاملين في المؤسسة وتوفير الكوادر الإدارية من المتخصصين (الفنيين)

الغرض تأدية المهام الادارية على مستوى عال من الكفاءة .

وتبرز أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي داخل الادارة عِبر إنجاز المهام الادارية بطريقة تمتاز بالسرعة والدقة التامة . وقياس قابلية انجاز الاعمال ومتابعة سير تحسن العمل. وسرعة المراسلات بين اقسام الادارة فضلا عن التقليل من التكاليف والنفقات المصروفة من خلال استخدام الطريقة الورقية. كما يوفر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل الادارة ضمان انسيابية العمل المستمر و تقليل نسبة الخطأ البشري في العمل فضلاً عن تحسين جودة العمل من خلال توظيف المزيد من العمليات ورفع مستوى السلامة للأفراد العاملين والمستفيدين من العمل و لاسيما في ظل الظروف غير المناسبة (علاء الدين ، رسلان ،2013: 175)

**المطلب الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على طرق إدارة المرافق العامة**

تختلف طرق الإدارة تبعا لاختلاف أنواعها وطبيعة الاعمال التي تؤديها ، إذ يكون لكل نوع أسلوب خاص في الادارة ينسجم مع طبيعة و مقتضيات العمل وبحسب المتطلبات الاساسية لها من النواحي الاقتصادية والفنية والمالية كافة ، وسنحاول من خلال منهاج وصفي تحليلي استعراض طرق الإدارة العامة بحسب طبيعة اعمالها

**اولا: الإدارة المباشرة ( الإدارة التقليدية ) تعد هذه الطريقة التقليدية في الادارة .**

وأساسها تقوم الدولة السلطة الادارية المركزية كالوزارات والسلطة الإدارية غير المركزية كالبلديات) بإدارة المؤسسات العامة، مستندة بذلك إلى رأس المال وإلى عمالها مستخدمة بذلك وسائل القانون العام إذ تتولى الدولة تنظيم المؤسسات العامة وتعيين الموظفين العاملين، وتتحمل مخاطر التشغيل والمسؤولية الكاملة عن الأضرار التي قد يسببها للأفراد ، وتدخل في علاقات مباشرة مع الاشخاص المنتفعين من خدمات المؤسسات العامة التي تديره ادارة مباشرة A.K,Gapta, S.K Arora (2009 : p3-5)

لهذا فإن موظفي المؤسسات العامة المدارة بهذه الطرق هم موظفون عموميون ، وتعد أموالها عامة ويتبع في تمويلها القواعد المالية التي تقررها الدولة في موازنتها وتضاف ايراداته الى ايرادات الدولة ولا يحتفظ بأي شيء لنفسه ، وكذلك القرارات التي يصدرها قرارات إدارية سواء كانت هذه القرارات تنظيمية أو فردية ، والعقود التي يبرمها هي عقود ادارية ، كما تسري فيما يخص الآثار المترتبة على تصرفاته وأعماله قواعد المسؤولية الادارية بالنظر فيما ينشأ عن ذلك من منازعات (الصغير ، عبد العزيز محمد ،2015: 133)

والأصل أن تلجأ الادارة الى هذا الأسلوب في إدارة المرافق الإدارية العامة والأساسية ، كمرفق القضاء والأمن والتعليم والصحة ، نظرا لأهميتها وخطورتها وما تنطوي عليه هذه المرافق من استخدام وسائل السلطة العامة كالضبط الإداري مما يستحيل ترك ادارتها للأفراد بصورة مباشرة أو لإحجام الأفراد عن القيام بها لكلفتها العالية ولقلة أرباحها المادية أو انعدامها.

ومن الممكن ادارة المرافق العامة الاقتصادية بالطريقة نفسها، ولكن من الناحية العملية أن طبيعة نشاط هذه المرافق لا تنسجم عادة مع هذا الأسلوب لما يترتب علية من خضوعها لمعوقات إدارية ومالية مماثلة لتلك التي تعاني منها المرافق العامة الادارية التي من شأنها عرقلة المرافق الاقتصادية عن تحقيق اهدافها المتوخاة ، فضلا عن ذلك أن ادارة المرافق العامة بهذا الاسلوب يترتب عليه أن الموظفين العاملين في هذا المرفق يخضعون للقواعد الحكومية بشأن ترقياتهم ومكافئاتهم وإجازاتهم ويؤدي ذلك إلى ضعف روح الابتكار والرغبة في تجنب المسؤولية، ذلك أن ترقيتهم تخضع للأقدمية أكثر مما تكون خاضعة للابتكارات والنشاطات (بسيوني عبد الغني ، 2005 : 442) .

**ثانيا: أسلوب المؤسسات العامة**

تعني الأشخاص المعنوية العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية التامة الإدارة مرفق معين في الدولة ، ويتلخص أسلوب هذه المؤسسات بأن يخصص لإدارة بعض المرافق هيئات إدارية تتمتع بشخصية معنوية تختلف عن شخصية الدولة وعن الأشخاص الاقليمية الأخرى وتمنح نوعاً من الاستقلال الإداري والمالي، ولكنها على الرغم من ذلك تبقى ضمن الهيكل الاداري للدولة ( البكري ، محمد عزمي ، 2018 : 307-308 )

ويترتب على ذلك جملة آثار أبرزها، أن القرارات التي تصدرها سواء كانت تنظيمية أو فردية تعد قرارات إدارية تصلح أن تكون محل دعوى الإلغاء ، وإن موظفيها هم من الموظفين العموميين تسري عليهم القواعد الخاصة بالوظيفة العامة ، والأموال التي تمتلكها هي أموال عامة على أن يكون للمؤسسة العامة ميزانية مستقلة بإرادتها ومصروفاتها عن الميزانية العامة ، وكذلك تمتلك صلاحية ابرام العقود الادارية، وغيرها العديد من الاختصاصات التي تتمتع بها السلطات الإدارية (البنان، حسن محمد علي حسن ،2014: 250-294 )

فضلا عمّا تقدم نجد أن الاستقلال الذي تتمتع به هذه المؤسسات العامة استقلال جزئي ومشروط بشروط متعددة لعل أهمها، شرط التخصص أي الالتزام التام بالغرض الذي انشئت من اجله، فلا يجوز أن تحول نشاطها إلى غرض بعيد عن الغرض الذي أنشئت لتحقيقه أيا كان الشكل الذي تتخذه ويتضمن القانون الصادر بإنشاء المؤسسات العامة بيان هذا الغرض ، أما الشرط الآخر فيتمثل بخضوع المؤسسات العامة للرقابة الإدارية التي تباشرها السلطة المركزية للتحقق من عدم خروجها عن الهدف المخصص لها (وفاء ريس ،2020: 46)

**ثالثا: الشركات المساهمة العامة**

ويقصد بها دمج أعمال الإدارة مع أشخاص القانون الخاص في إدارة مرفق عام اقتصادي معين ، ويتخذ هذا التعاون نظام (الشركة المختلطة) التي تشترك فيها الدولة أو إحدى الوحدات الإدارية عن طريق الاكتتاب في جزء من رأس المال على أن يساهم الأفراد في

الجزء الآخر منه (السلموني سعاد ابراهيم ،2020: 52)
ويطبق حول ذلك قانون الشركة المساهمة والتي ينظمها القانون التجاري كقاعدة عامة (باستثناء القواعد المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة ويترتب على ذلك أن أموالها تصبح أموالا خاصة، و القرارات الصادرة عنها لا تعد قرارات إدارية والمنازعات الناشئة تخضع إلى المحاكم العادية، فضلا عن ذلك من يعمل فيها يخضع إلى أحكام قانون العمل باستثناء من يعين من الدولة ليتولى ادارة الشركة ( العواملة، نائل عبد الحافظ ادارة التنمية،ب-س: 107-108)
وهناك اسباب متعددة لنشأة الشركات، منها الاسراع في أعمال التنمية عن طريق التمويل المشترك في تبني مشاريع جديدة ، أو لغرض تخلص بعض المشاريع من أزمتها المالية عن طريق مشاركة الدولة فيها ، ولكونها طريقة من طرق إدارة المشروعات (بدير محمد علي البر زنجي عصام عبد الوهاب، ب – س : 274)
وتتسم هذه الطريقة بنوع من العمل البناء بين السلطة العامة والأفراد أو الأشخاص الخاصة ، والوصول إلى عملية إدارية جيدة وربح متوقع وأحكام الرقابة الإشراف على الشركات الخاصة وتوجيهها وجهة تتفق مع المصلحة العامة ، فضلاً عن التغلب على عيوب الإدارة المباشرة لما تتمتع به من بيروقراطية إدارية وأيضا التغلب على عيوب الامتياز التي يكون هدفها النهائي تحقيق الأرباح ، تسمى الشركات المختلطة لكونها تجمع بين بعض خصائص شركات الأموال وبعض خصائص شركات الأشخاص (الحلو ، ماجد راغب ،1983: 343)
وأبرز ما يمتاز به نظام الشركة المختلطة من حيث طريقة إدارتها أن الجمعية العمومية للمساهمين لا تقوم بانتخاب بعض من اعضاء مجلس الادارة ممن تعينهم الدولة ، ليتوبوا عنها ليس فقط كمساهمة في رأس المال، وانما بوصفها رقيباً على سير المرافق العامة ، فمن خلال هؤلاء الاعضاء تستطيع السلطة الادارية فرض رقابتها على الشركة في الداخل ، حتى لو لم يكن لها السيطرة عليها طبقا للقواعد العامة لعدم تملكها اغلبية اسهم الشركة. ومن أمثلتها في فرنسا شركة النقل المعروفة باسم (S.N.C.E) التي أنشئت عام ١٩٣٧. (حلمي ، محمود، 1977: 142)

**الخاتمة**

إن تسارع التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل تحولًا جذريًا في مختلف القطاعات، لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات تنظيمية ورقابية غير مسبوقة. وقد بيّن هذا البحث أن الرقابة الإدارية التقليدية لم تعد قادرة على مواكبة هذا التطور المتسارع ما لم يتم تحديثها وتطويرها بما يتناسب مع طبيعة التقنيات الرقمية المعاصرة. كما أظهرت النتائج وجود فجوات تشريعية وتنظيمية في الإطار القانوني العراقي، مما يستدعي وضع نظام رقابي متكامل يوازن بين دعم الابتكار وحماية الحقوق والحريات العامة.
وانطلاقًا من هذه الرؤية، أوصى البحث بضرورة إعداد إطار قانوني شامل للرقابة على الذكاء الاصطناعي، وإنشاء هيأة وطنية مستقلة تضم خبراء من مختلف التخصصات، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الأنظمة الذكية. كما دعا إلى تطوير قدرات الكوادر الرقابية وتبني آليات استباقية لرصد المخاطر المحتملة، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من التجارب الناجحة عالميًا.
ويقترح البحث أن تتجه الدراسات المستقبلية نحو مقارنة التشريعات الوطنية والدولية، وتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاعات الحيوية، واستكشاف إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي ذاته كأداة مساعدة في عمليات الرقابة. كما يدعو إلى بحث الجوانب الأخلاقية والاجتماعية لهذه التقنيات من منظور يتوافق مع القيم الثقافية للمجتمع العراقي.
وبذلك، فإن بناء منظومة رقابة إدارية فعّالة على الذكاء الاصطناعي في العراق يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة، تتبنى الابتكار المسؤول وتحافظ على سيادة القانون، بما يضمن أن تكون هذه التقنيات قوة دافعة للتقدم، لا مصدرًا للمخاطر والانتهاكات.

**الاستنتاجات**

1. يتضح أن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي يفرض تحديات جوهرية على أنظمة الرقابة الإدارية التقليدية، إذ لم تعد الآليات الرقابية الكلاسيكية كافية لضمان الامتثال وحماية المصلحة العامة.
2. أظهرت الدراسة أن الرقابة الإدارية على الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون رقابة استباقية لا تقتصر على معالجة الانتهاكات بعد وقوعها، بل تركز على التنبؤ بالمخاطر المحتملة ومنعها.
3. تبين أن غياب إطار قانوني متكامل ومحدد المعالم في التشريعات العراقية يشكل فجوة تنظيمية قد تسمح بإساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو توظيفها بما يضر بالحقوق والحريات.
4. خلص البحث إلى أن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المجتمع يتطلب أن تكون الرقابة الإدارية مرنة، متجددة، وقابلة للتكيف مع التطور السريع للتقنيات الرقمية.
5. أثبتت النتائج أن التعاون بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، هو شرط

أساسي لإنجاح منظومة الرقابة على الذكاء الاصطناعي.

6. أكدت الدراسة أن الشفافية والمساءلة يجب أن تكونا ركيزتين أساسيتين في أي سياسة أو تشريع ينظم الذكاء الاصطناعي، لضمان ثقة الجمهور وتعزيز سيادة القانون.
7. أظهرت النتائج أن تبني العراق لاستراتيجيات رقابة إدارية مستندة إلى تجارب الدول الرائدة، مع مراعاة السياق المحلي، سيعزز فعالية الضبط القانوني ويحمي المصلحة الوطنية.

**التوصيات**

1. إعداد إطار قانوني شامل ينظم الرقابة الإدارية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العراق، مع تحديد واضح للمسؤوليات والاختصاصات بين الجهات الرقابية المختلفة.
2. تطوير آليات رقابة استباقية تعتمد على التحليل المستمر للمخاطر التقنية والأخلاقية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات المراقبة نفسها.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إلزام الجهات المطوّرة والمستخدِمة للذكاء الاصطناعي بالكشف عن آليات عمل أنظمتها، ونشر تقارير دورية عن أداء تلك الأنظمة وأثرها على المجتمع.
4. إنشاء هيأة وطنية مستقلة متخصصة في تنظيم ومراقبة تقنيات الذكاء الاصطناعي، تضم خبراء قانونيين وتقنيين وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني.
5. تطوير القدرات البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة لموظفي الجهات الرقابية والإدارية، لتمكينهم من فهم الجوانب التقنية والقانونية للذكاء الاصطناعي.
6. تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في مجال التشريعات والسياسات الخاصة بالذكاء الاصطناعي، والاستفادة من المعايير الدولية المعتمدة.
7. مراعاة القيم والأعراف المحلية عند وضع السياسات الرقابية، لضمان توافق استخدامات الذكاء الاصطناعي مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي.

**المقترحات**

1. إجراء دراسات مقارنة بين التشريعات العراقية والدولية في مجال الرقابة الإدارية على الذكاء الاصطناعي، لاستكشاف أفضل الممارسات الممكن تبنيها محليًا.
2. توسيع نطاق البحث ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتأثيرها على سوق العمل والخدمات العامة في العراق.
3. دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية مثل الصحة، والتعليم، والأمن، وتقييم الحاجة لآليات رقابة متخصصة لكل قطاع.
4. بحث دور الذكاء الاصطناعي نفسه كأداة مساعدة في عمليات الرقابة الإدارية، ومدى فعاليته في كشف الانتهاكات أو تحسين الشفافية.
5. إجراء أبحاث ميدانية تعتمد استبانات ومقابلات مع المسؤولين والخبراء في المؤسسات الحكومية والخاصة لقياس جاهزية العراق لتبني نظام رقابة فعال.
6. دراسة الأبعاد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي وقانوني، ووضع إطار معياري يوازن بين التطور التقني والقيم المجتمعية.
7. تحليل التحديات التقنية التي تواجه الجهات الرقابية، مثل محدودية البنية التحتية الرقمية أو ضعف التكامل بين المؤسسات، واقتراح حلول عملية لها.

**المصادر**


- أبو سعدة ، أحمد أمين (2009) الدليل العلمي لمتطلبات تطبيق تكنلوجيا المعلومات في المكتبات، الدار المصرية اللبنانية، س 14
- بدير محمد علي البر زنجي عصام عبد الوهاب ( دون سنة نشر مبادئ واحكام القانون الإداري بغداد المكتبة القانونية ، العاتك للنشر والتوزيع من 274
- بسيوني عبد الغني 2005 ، القانون الاداري منشات المعارف / الاسكندرية ص 442 .
- البكري، محمد عزمي (2018) موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد / القاهرة دار محمود للنشر ص 307-308
- البنان، حسن محمد علي حسن (2014) قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير دراسة مقارنة) طا المركز القومي للإصدارات القانونية من 294-250
- الجريدة الرسمية العراقية، العدد 4567، (2019). قانون حماية البيانات الشخصية رقم 81 لسنة 2019
- الجميلي، خالد سامي. (2023). حماية المصلحة العامة في ظل التطورات التكنولوجية. بغداد: دار الجامعات.
- جون داناهر (2019) "الأتمتة والفوقية: ازدهار الإنسان في عالم" مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساتشوستس

ولندن، إنجلترا، ص 104
- الحسني، ريم. (2022). حماية البيانات والخصوصية في عصر التكنولوجيا الحديثة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حلمي ، محمود (1977) موجز مبادي القانون الاداري طبعة 1 دار الفكر العربي ص 142 .
- الحلو ، ماجد راغب (1983) دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية من 434 .
- الحمادي، علي بن محمد. (2021). الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في العمل الحكومي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الخطيب، محمد. (2023). الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الإدارة العامة. عمان: دار الحامد.
- الخطيب، نادر. (2020). دور التقنية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. عمان: مركز الدراسات القانونية.
- الزويني ، فائق محمد سرحان، عبدان ، ابراهيم عبد الله (2017) تكتلوجيا المعلومات في ادارة المشاريع الإنشائية من 198 .
- السرحان، عبد الله محمد. (2022). الذكاء الاصطناعي وأثره على الأنظمة القانونية. مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 34(2)، 45–68.
- السعدي، قاسم. (2020). الرقابة الإدارية في القانون العام. بغداد: دار الثقافة.
- السلموني سعاد ابراهيم (2020) استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية دار غيداء للنشر والتوزيع ص52.
- السيد، محمد. (2020). "المساءلة في ظل التحول الرقمي: دراسة حالة". مجلة القانون والتكنولوجيا، 7(1)، 54-70.
- الشمري، أحمد. (2022). حماية البيانات الشخصية في ظل الثورة الرقمية. بغداد: دار الكتب القانونية.
- الصغير ، عبد العزيز محمد (2015) القانون الاداري بين التشريعين المصري والسعودي المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ص 133 .
- عبد الباقي، أحمد محمد. (2020). "التحديات القانونية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة". المجلة العربية للإدارة العامة، 40(3)، 85–110.
- عبد الحميد، سامي. (2021). مبادئ الإدارة العامة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- علاء الدين ، رسلان (2013) التطوير التنظيمي الياته استراتيجياته ووسائله وتطبيقاته ، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع سوريا / دمشق من 175 .
- العلي، سامي. (2019). مفهوم المشروعية في الإدارة العامة. دمشق: دار الفكر.
- العواملة ، نائل عبد الحافظ ادارة التنمية ( الأسس النظريات التطبيقات العملية ) . ط دار زهران للنشر والتوزيع من 107-108
- النجار، ياسر. (2021). "تأثير الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الإداري". مجلة العلوم الإدارية، 15(2)، 112-130.
- الهاشمي، رامي. (2019). التنبؤ الإداري باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.
- وزارة الاتصالات العراقية. (2022). التقرير الوطني للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. بغداد: وزارة الاتصالات.
- وفاء ريس (2020) نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق ) دار اليازوري للنشر والتوزيع من 46
- يوسف ، محمد خيرت 2015 المشكلات الإعلامية المعاصرة مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ما س 14 .

**المصادر الاجنبية**

- A.K,Gapta, S.K Arora (2009) Industrial Automation and Robotics, 2 edition ,university science press,publication by. pvt ltd. p3-5
- Burrell, J. (2016). How the machine ‘thinks’: Understanding opacity in machine learning algorithms. Big Data & Society, 3(1), 1–12.
- OECD. (2021). The OECD Framework for the Classification of AI Systems. Paris: OECD Publishing.
- Russell, S., & Norvig, P. (2022). Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed. Pearson.
- Stone, P., et al. (2016). Artificial Intelligence and Life in 2030. Stanford University.